

■ "ستاندرد أند بورز" تهنح السعودية تصنيفا ائتمانيا مستقرًا



لتحفيز الاقتصاد وتعزيز الانضباط المالي. من جهة أخرى توقعت Standard and Poors أن يمثل صافي الأصول الحكومية نسبة 65 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للفترة بين 2019 و2020. كذلك توقعت الوكالة انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنحو 0.4% هذا العام، متأثرًا أساسًا بتراجع إنتاج النفط بسبب اتفاق أوبك والهجمات على منشآت أرامكو، على أن يعود الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنمو بـ 2.3%، كمتوسط في الفترة بين عامي 2020 و2022. المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

ثبتت وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيف الائتماني تصنيف المملكة العربية السعودية عند A-A-2 مع نظرة مستقبلية مستقرة. وأعلنت الوكالة عن أن نظرتها المستقبلية المستقرة تعكس توقعاتها بسرعة تعافي إنتاج النفط السعودي في أعقاب الهجمات على منشآت أرامكو في 14 من الشهر الحالي. كما أن نظرتها المستقبلية المستقرة تعكس أيضًا توقعاتها بأن المملكة ستحافظ على وتيرة نمو اقتصادي معتدل على الرغم من التحديات الجيوسياسية إضافة إلى حفاظ المملكة على قوة ميزانيتها ومركزها المالي خلال العامين المقبلين على الرغم من ارتفاع العجز. وتوقعت الوكالة أن تحافظ الحكومة السعودية على التوازن بين الإنفاق

■ الجزائر تقر أضخم موازنة في تاريخها



ولعل أصعب قرار اتخذته الحكومة في ظل شح الموارد المالية هو شراء السلم الاجتماعي من خلال الإبقاء على الدعم عند مستويات الموازنة الحالية. المصدر (صحيفة العرب اللندنية، بتصرف)

أقرت الحكومة الجزائرية مشروع موازنة للعام المقبل، بزيادة كبيرة في مستويات الإنفاق العام هي الأولى في تاريخها، حيث تتجاوز موازنة العام المقبل 118.6 مليار دولار، ويعجز يقدر بحوالي 13 مليار دولار. وفي حين تعاني الجزائر من انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، فقد شملت الموازنة الجديدة الحفاظ على النفقات الاجتماعية لدعم العديد من المواد الأساسية، وأمور متعلقة بالسكن والتربية والخدمات الطبية. ويتوقع أن تصل قيمة النفقات الإجمالية إلى نحو 66 مليار دولار، بينما من المرجح أن تبلغ الإيرادات 52.6 مليار دولار. وتضمن مشروع الموازنة أحكامًا جديدة تهدف إلى الدفع بالاستثمار وتشجيع إنشاء المؤسسات الخاصة للشباب. وتبنت الحكومة في مشروع الموازنة رؤية تهدف إلى ترشيد الموارد المالية بموازاة الحرص على إبقاء مستوى من النمو يحافظ على النشاط الاقتصادي وفرص العمل. كما قررت الحفاظ على كل أشكال الدعم الموجه لمختلف الفئات الاجتماعية بهدف حماية القدرة الشرائية للمواطنين وتحسين إطارهم المعيشي.

■ الكويت في قائمة الدول العشر الأقل ديناً في العالم



الخامس بديون بلغت نسبتها 12.8 في المئة. واحتلت روسيا المركز السادس بين الدول العشر الأقل ديناً في العالم بنسبة 13.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. كما حلت أذربيجان في المركز التاسع من حيث الديون بنسبة 17.6 في المئة، في حين جاءت الكويت في المركز العاشر بنسبة 17.8 في المئة، لتكون الدولة العربية الوحيدة في القائمة.

المصدر (موقع النشرة الاقتصادي، بتصرف)

تصدرت هونغ كونغ قائمة الدول العشرة الأقل ديناً في العالم، التي نشرها صندوق النقد الدولي، بنسبة 0 في المئة، وتساوت معها في النسبة ذاتها ماكاو، وكلاهما منطقتان إداريتان تابعتان لجمهورية الصين الشعبية. وجاءت دولة بروناي في المركز الثاني، بديون بلغت نسبتها 2.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، تلتها أفغانستان في المركز الثالث بنسبة ديون بلغت 6.9 في المئة. أما في المركز الرابع فجاءت أستراليا بنسبة دين بلغت 7.6 في المئة، في حين احتلت بوتسوانا المركز

Volume Analysis

